

Distr.: General
29 October 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أعربت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ عملاً بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥) عن قلقها إزاء "الادعاءات الواردة مؤخراً بأن تقارير العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور كانت عرضة للتلاعب لتعمد تغطية الجرائم المرتكبة ضد المدنيين وحفظه السلام، ولا سيما الجرائم التي ارتكبتها قوات حكومة السودان". وكانت المتحدثة الرسمية السابقة للعملية المختلطة التي عملت في البعثة من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣ قد وجهت نظر المدعية العامة إلى تلك الادعاءات. وطلبت المدعية العامة إلى في إحاطتها أن أثبت مدى صحة هذه الادعاءات.

وفي ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤، أصدرت بيانا أعلن فيه نيي استعراض هذه الادعاءات. ورحب مجلس الأمن في قراره ٢١٧٣ (٢٠١٤) بإعلاني، وأعرب عن تطلعه إلى تنفيذ الاستعراض بسرعة ودقة، وشدد على أهمية اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة في ضوء نتائج الاستعراض، حسب الاقتضاء.

وقام فريق الاستعراض، الذي ترأسه مسؤول كبير متمرس سابق في الأمم المتحدة، بفحص دقيق لطريقة الإبلاغ الرسمي عن ١٦ حادثة قامت المتحدثة الرسمية السابقة بتوثيقها، ولطريقة إعلام الجمهور بشأن ست حوادث منها. وبمساعدة المتحدثة الرسمية السابقة وبالتعاون مع العملية المختلطة وإدارة عمليات حفظ السلام، قام فريق الاستعراض بتتبع التقارير الواردة بشأن كل حادثة من خلال تسلسل القيادة من البعثة إلى إدارة عمليات حفظ السلام، ونظر في تقارير الأمين العام وفي مذكرات الإحاطة التي تقدم أسبوعياً إلى مجلس الأمن عن العمليات الميدانية والتي تعدها إدارتا عمليات حفظ السلام والشؤون السياسية. وجرى فحص مئات الوثائق والرسائل الإلكترونية والتقارير ومذكرات الإحاطة.



وأجريت اتصالات مع كبار الموظفين السابقين والحاليين في العملية المختلطة وإدارة عمليات حفظ السلام من أجل استقاء آرائهم بشأن الادعاءات الموجهة ضد البعثة، وإتاحة سياق للأحداث متى كانت السجلات الورقية والإلكترونية مفتقرة للوضوح. وألغيت زيارة كان من المقرر أن يقوم بها فريق الاستعراض إلى العملية المختلطة بسبب الحصول على تأشيرات السفر في وقت متأخر، وتقرر أنه يمكن جمع كل المعلومات ذات الصلة بواسطة الفيديو والهاتف أو البريد الإلكتروني.

ولم يعثر فريق الاستعراض على أي دليل يدعم الادعاء بأن العملية المختلطة تعمدت السعي إلى التستر على الجرائم المرتكبة ضد المدنيين وأفراد حفظ السلام. ولكن الاستعراض كشف فعلا في خمس حوادث من أصل ١٦ حادثة تم فحصها أن البعثة لم تقدم تقارير كاملة إلى مقر الأمم المتحدة عن الملابس المحيطة بتلك الحوادث. وتبين لفريق الاستعراض أيضا أن البعثة أخذت بنهج محافظ لا مبرر له إزاء وسائل الإعلام، فلاذت بالصمت في الحالات التي كان بالإمكان صياغة خبر صحفي، حتى وإن لم تكن جميع الوقائع متاحة. وتجسد ذلك في نزعة لدى البعثة إلى عدم الإبلاغ عن أي حدث إن لم تكن الوقائع ثابتة ثبوتا قطعيا، حتى في حالة توفر ما يكفي من الأدلة لتكوين حكم مستنير بشأن الظروف المحيطة بالحادثة. وكانت كل الحوادث الخمسة المعنية المزعومة تقع مسؤولية وقوعها إما على الحكومة أو القوات الموالية للحكومة.

وأعترف بالتحديات الفريدة التي تواجهها العملية المختلطة التي لم تحظ دائما بالقبول والتعاون اللازمين لتنفيذ ولايتها بفعالية. ومع ذلك، فإن الثغرات التي تتخلل معايير البعثة في مجال الإبلاغ، ونزعتها إلى عدم الإبلاغ بشكل كامل عن الحوادث التي تنطوي على اعتداءات على المدنيين وأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة تدعو إلى القلق الشديد.

وإنني ملتزم باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة قيام البعثة بعملية الإبلاغ بصورة تامة ودقيقة. وستبذل قصارى الجهود لضمان إحاطة مقر الأمم المتحدة ومجلس الأمن علما بصورة منهجية بالمعلومات الحساسة في أواها. وسيعاد النظر في السياسة الإعلامية التي تتبعها العملية المختلطة لكفالة قدر أكبر من الانفتاح والشفافية. وسيتوقع من البعثة أن تتابع الحوادث رسميا وأن تبلغ عن التحقيقات التي تجريها الحكومة بشأنها متى أسفرت عن مقتل أو إصابة أفراد حفظ السلام.

وتطرح نتائج الاستعراض مسائل أوسع نطاقا بشأن تأثير بعثة لحفظ السلام منعت، منذ بدايتها، بشكل منهجي من العمل بحرية من قبل القوات الحكومية وقوات المتمردين في الميدان. وعلى مدى السنين، أبلغت الأمانة العامة بانتظام عن افتقار البعثة للدعم من جانب

حكومة السودان. وقد حددت في تقرير الخصاص عن استعراض العملية المختلطة المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ (S/2014/138) مسألة تعاون الحكومة باعتبارها أحد التحديات الثلاث الرئيسية التي تواجه البعثة، بالإضافة إلى المسائل المتصلة بإدارتها الداخلية وبقدرات البلدان المساهمة فيها بقوات وبأفراد الشرطة. ولا تزال ملتزمة بمعالجة أوجه القصور المحددة في التقرير الخاص. ونحن مدينون لشعب دارفور ولأفرادنا في الميدان بواجب توفير الظروف الأساسية اللازمة لتنفيذ العملية المختلطة ولايتها بنجاح.

ومن الواضح أن العملية المختلطة ليست البعثة الوحيدة التي تواجه تحدي تأمين رضا الحكومة المضيفة وحسن نيتها باستمرار والوفاء في الوقت نفسه بشكل دقيق وصریح بالتزامها بالإبلاغ، بما في ذلك الإبلاغ عن أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين أو الأفراد التابعين لها. وعلى نحو ما لاحظت في بياني المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بشأن تجديد التزامنا تجاه الشعوب وبمقاصد الأمم المتحدة، يسعى موظفو الأمم المتحدة كل يوم في المناطق التي تشهد نزاعات وحالات طوارئ إنسانية وينعدم فيها الأمن إلى الوفاء بمسؤولية حماية السكان التي تقع على عاتقهم. وهم يبدون في قيامهم بذلك قدرا هائلا من الشجاعة والالتزام. فهم يهبون أحيانا أرواحهم خدمة للأمم المتحدة. وكفالة تنديد الأمم المتحدة جعرا وباستمرار بالاعتداءات وتحديد هوية مرتكبيها هدف رئيسي تتوخاه مبادرة حقوق الإنسان أولا التي اتخذتها. ولذلك، أعتزم كفالة مد جميع البعثات بتوجيهات إضافية بشأن الوفاء بالتزامات الإبلاغ التي تقع على عاتقها، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحماية المدنيين. وأتطلع أيضا إلى الاستعراض المرتقب لعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة باعتباره فرصة لمعالجة هذه المسألة التي أوليها أكبر الأهمية على نحو شامل.

وأرجو ممتنا توجيه نظر أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة وإلى مرفقها المتضمن للموجز التنفيذي لتقرير فريق الاستعراض بشأن ادعاءات التلاعب بالإبلاغ بشأن دارفور.

(توقيع) بان كي - مون

المرفق

موجز تنفيذي لتقرير فريق الاستعراض بشأن ادعاءات التلاعب بالإبلاغ
بشأن دارفور

مقدمة

أعربت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في إحاطتها المقدمة إلى مجلس الأمن في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ عملاً بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥) عن قلقها إزاء "الادعاءات الواردة مؤخراً بأن تقارير العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور كانت عرضة للتلاعب لتعمد تغطية الجرائم المرتكبة ضد المدنيين وحفظه السلام، ولا سيما الجرائم التي ارتكبتها قوات حكومة السودان". وكان مرد هذا القلق سلسلة من أربعة مقالات نشرت في مجلة "Foreign Policy" استناداً إلى رواية عائشة البصري، متحدثة رسمية سابقة باسم العملية المختلطة. وطلبت المدعية العامة إلى الأمين العام إثبات مدى صحة ادعاءات المتحدث الرسمي السابقة. ورداً على ذلك، أعلن الأمين العام في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ عن تعيين فريق استعراض لإعداد تقرير عن مدى صحة هذه الادعاءات. ورحب مجلس الأمن بالإعلان في قراره ٢١٧٣ (٢٠١٤).

المنهجية

وافقت السيدة البصري أن تتعاون معنا كاملاً مع فريق الاستعراض، وقدمت العديد من الوثائق دعماً لروايتها. وأشارت في غضون ذلك إلى حوادث إضافية ادعى أن العملية المختلطة لم تقدم تقارير بشأنها. ثم نظر فريق الاستعراض في طريقة الإبلاغ الرسمي بشأن ١٦ حادثة ولطريقة إعلام الجمهور بشأن ست حوادث منها. ووقعت جميع هذه الحوادث خلال فترة عمل السيدة البصري لمدة ثمانية أشهر بصفتها المتحدث الرسمي باسم العملية المختلطة.

وبمساعدة السيدة البصري وبالتعاون مع العملية المختلطة وإدارة عمليات حفظ السلام، قام فريق الاستعراض بتتبع التقارير الواردة بشأن كل حادثة من خلال تسلسل القيادة من البعثة إلى إدارة عمليات حفظ السلام، ونظر، متى كان لذلك أهمية، في تقارير الأمين العام وفي مذكرات الإحاطة التي تقدم أسبوعياً إلى مجلس الأمن عن العمليات الميدانية والتي تعدها إدارتا عمليات حفظ السلام والشؤون السياسية. وشمل ذلك استعراض مئات الوثائق والرسائل الإلكترونية والتقارير ومذكرات الإحاطة. وتم الاتصال بمعظم كبار الموظفين السابقين والحاليين في العملية المختلطة وإدارة عمليات حفظ السلام من أجل استقاء

آرائهم بشأن إبلاغ العملية المختلطة عن الحوادث وإتاحة سياق للأحداث متى كانت السجلات الورقية والإلكترونية تفتقر للوضوح. وألغيت زيارة كان من المقرر أن يقوم بها فريق الاستعراض إلى العملية المختلطة بسبب الحصول على تأشيرات السفر في وقت متأخر، وتقرر أنه يمكن جمع كل المعلومات ذات الصلة بواسطة الفيديو والهاتف أو بالبريد الإلكتروني.

تحليل الإبلاغ عن الحوادث

يحاول فريق الاستعراض في تقريره وضع التحليل الذي قام به في إطار السياق المناسب، اعتباراً لأن فترة ثمانية أشهر المشمولة بالاستعراض لا يمكن أن ينظر إليها بمعزل عن السياق الزمني. ومن المعروف أن العملية المختلطة هي إحدى أشد بعثات حفظ السلام صعوبة. فهي تكابد العمل في ظل ولاية تكتنفها التحديات وبيئة قاسية وواقع تشوبه عداوات تاريخية، بالاستعانة بموارد بشرية ومادية غير كافية، وإزاء حكومة مضيئة تعيق القدرة التشغيلية لقوات البعثة وقدرتها على التنقل. وقد أدت تهديدات حكومة البلد المضيف بالعقاب إلى تثبيط العملية المختلطة عن تقديم تقارير صريحة. ويتلقى بالمثل موظفو العملية المختلطة تهديدات لقيامهم بالأعمال الموكلة إليهم بموجب ولاية البعثة في الميدان، وعادة ما يمنعون من الوصول إلى المواقع عند محاولة التأكد من صحة الاعتداءات على السكان المدنيين.

ولاحظ فريق الاستعراض في بعض الحوادث المستعرضة أنه رغم إشارة التقارير الأولية إلى الاشتباه في أن منفي الاعتداءات هم من القوات الحكومية أو الموالية للحكومة، فقد غيرت في مرحلة ما من سلسلة الإبلاغ الرسمي، فأضحى مرتكبو الاعتداءات يشار إليهم بصفتهم "مهاجمين مجهولي الهوية" أو "رجالاً مسلحين بزني عسكري"، بسبب عدم قدرة العملية المختلطة على التأكد من هويتهم بشكل قاطع. وأتاح هذا التغيير بقاء هوية الجناة مستورة وحال دون محاسبة الحكومة عن الأعمال الإجرامية التي ترتكبها قواتها و/أو وكلائها.

ومن الحوادث الستة عشر التي استعرضت، تصنف سبع حوادث في فئة الاعتداءات على المدنيين، وتتعلق حادثتان بادعاء عدم الإبلاغ عن انتهاكات لحقوق الإنسان أو التحقيق بشأنها، وتتعلق ست حوادث باعتداءات على العملية المختلطة، وتتمثل حادثة واحدة في اعتداءات على مدنيين وعلى العملية المختلطة. وتبين لفريق الاستعراض أنه يتعذر تأييد الادعاءات في إحدى عشرة حادثة من الحوادث الستة عشر، بما فيها الحادثتان المتعلقتان بإبلاغ العملية المختلطة بشأن حقوق الإنسان. وفي هذه الحوادث الإحدى عشرة، تبين في

بعضها أن الوثائق الإضافية تناقض الادعاءات الصادرة، وفي البعض الآخر لم يشاطر فريق الاستعراض تفسير السيدة البصري للأحداث. وبدرجات متفاوتة، حدد فريق الاستعراض مسائل مطروحة فيما يتعلق بالإبلاغ بشأن الحوادث الخمس المتبقية على النحو المبين أدناه:

- الطويلة - لم تواف العملية المختلطة إدارة عمليات حفظ السلام بنسخة من تقرير التحقق المتعلق بالهجمات وعمليات الاغتصاب وأعمال النهب التي ارتكبتها قوات موالية للحكومة في أربع قرى في الطويلة. ونتيجة لذلك، ورغم أن مجلس الأمن أحيط علماً بالحادثة الأولى، لم يوجه نظر أعضاء المجلس إلى الاستنتاجات المتحقق منها، ولم تضمن في تقرير الأمين العام إلى المجلس.
- كوشينا - في التقرير الوارد عن تحليق طائرتي هليكوبتر حكوميتين بطريقة عدوانية، لم تبلغ العملية المختلطة مقر الأمم المتحدة بالتهديد اللفظي الصادر عن الحكومة بقصف القافلة أو بشن هجوم جوي عليها، ولم تشر إلى أن القافلة كانت تنقل خبيراً في الأسلحة من أعضاء فريق الخبراء المعني بالسودان. ولم يبلغ مجلس الأمن بالكامل بالحادثة إلا من خلال تقرير عن حادثة مقدم من فريق الخبراء.
- هشابة - ثمة دلائل معقولة، منها دلائل وردت في تقارير داخلية للعملية المختلطة، تفيد بأن أفراداً من حرس الحدود شاركوا في هذا الهجوم وارتكبوا جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان. ولم تقم العملية المختلطة بإبلاغ المقر بذلك، ولم يصدر في أي وقت بيان علني يدين تلك الأعمال الإجرامية.
- سقلي - شاعت العملية المختلطة عدم إبلاغ المقر بالتهديد الصادر عن أعضاء من قوات الدفاع الشعبية بتحديد هوية قرويين من الرغاوة تنقلهما قافلة تابعة للعملية المختلطة وبقتلهما. ولم تعد الدورية إلى قاعدتها إلا بعد أن قامت قوات الدفاع الشعبية بتفتيش مركبات الأمم المتحدة وبدأت في استجواب موظفين وطنيين سودانيين في العملية المختلطة بطريقة عدوانية. وأبلغت البعثة بأن الدورية ألغيت بسبب الوقت الضائع في نقطة تفتيش.
- موقع فريق مهاجرية - ثمة أدلة وأسباب كثيرة تدعو إلى الاعتقاد بأن الهجوم الفتاك الذي نفذ على موقع فريق مهاجرية شنته قوات موالية للحكومة. ويؤكد كل ذلك التحقيق العسكري الذي أجري وتقرير بعثة متكاملة وتقرير لفريق الخبراء المعني بالسودان. ورغم وقوع هجومين في تلك الليلة، لم يبلغ علناً سوى عن الهجوم الثاني الذي خلف قتلى. ووصفت إدارة عمليات حفظ السلام المهاجمين بأنهم "معتدون مجهولو الهوية" في غياب معلومات أكيدة بشأن هويتهم وانتسابهم.

ووافقت الحكومة على التحقيق في الحادثة، ولكن العدالة لم تأخذ مجراها بعد رغم مضي أكثر من عام.

الإفراج عن المعلومات إلى وسائل الإعلام

كشفت استعراض للتقارير الإعلامية عن تصميم عنيد لدى كبار قادة العملية المختلطة الرئيسيين على عدم إصدار أي إعلانات عامة بشأن أي حوادث دون التحقق منها، رغم تقديم وسائل الإعلام الدولية تقارير عنها. وكان صدور النشرات الصحفية يتأخر عادة عدة أيام بسبب عدم التحقق من الوقائع، فتحجب عن دورة الإعلام، ولا سيما حينما يشته في ضلوع القوات الحكومية و/أو الموالية للحكومة.

وداخل البعثة، كانت شعبة الاتصالات والإعلام تعاني من اختلالات ومن انقسام شديد بشأن المسؤولية عن إعداد وإصدار البيانات الصحفية للبعثة. ولم يتمكن قط رئيس الشعبة آنذاك من الالتحاق بدارفور لعدم حصوله على تأشيرة سفر من قبل السلطات السودانية، واضطر إلى أداء وظيفته عن بعد من أديس أبابا.

وكانت تصورات السيدة البصري وتوقعاتها بشأن دور المتحدث الرسمي، استناداً لوصف العام لوظيفة المتحدث الرسمي في بعثات حفظ السلام وللمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في مجال الإعلام، بعيدة عن واقع اختصاصات وظيفتها في البعثة التي كانت أضيق بكثير ومقتصرة على نقل رسائل رئيس البعثة. وحيث أن الوضع تفاقم بفعل تضافر العوامل المذكورة أعلاه، فقد فقدت علاقة الثقة بينها وبين معظم كبار قادة البعثة بسرعة، مما أدى في آخر المطاف إلى استقالتها.

الاستنتاجات والتوصيات

لم يعثر فريق الاستعراض على أي دليل يدعم الطرح القائل إن العملية المختلطة أو إدارة عمليات حفظ السلام تعمدتا تقديم التقارير بطريقة تتستر على الجرائم المرتكبة ضد المدنيين وأفراد حفظ السلام.

ويضع فريق الاستعراض في الاعتبار، في بلوغ استنتاجاته، أن العملية المختلطة تواجه تحديات فريدة من نوعها في التعامل مع حكومة البلد المضيف التي تقبل وجود البعثة على مضض، وتلك حالة تبدي الدول الأعضاء فيما يبدو تسامحا إزاءها. وبات الحفاظ على علاقات طيبة مع حكومة السودان والتعاون معها لكفالة اضطلاع البعثة بولايتها بكل ما أوتيت من قدرة، هدفا في حد ذاته. وحيث أن الفترة قيد الاستعراض تمتد على ثمانية

أشهر فقط، فإنه يتعذر النظر إليها بمعزل عن الأحداث التي وقعت في السنوات الأربع السابقة منذ إنشاء البعثة. فقد خلفت تلك السنوات جواً يكتنفه التخويف يمانع في ظله الموظفون من تقديم تقارير سلبية عن الحكومة خشية التعرض لأعمال الانتقام، مثل فرض القيود على السفر وتأخير إصدار تأشيرات السفر.

وكشف الاستعراض فعلاً أن الممارسة المتمثلة في عدم إسناد المسؤولية دون التحقق من الوقائع بشكل قاطع أدت إلى نقص في الإبلاغ عن الحوادث حينما كان يشتهب في ضلوع الحكومة والقوات الموالية للحكومة. وفي بعض الحالات، كان هناك تناقض جلي على مستوى الإبلاغ عن الحوادث بين تقارير "الخطوط الأمامية" ومحتوى التقارير الرسمية الصادرة في نهاية المطاف. ويمكن أن يفسر ذلك جزئياً بوقوع قصور من حين لآخر في معايير الإبلاغ المتبعة ضمن مختلف سلاسل القيادة. ولكن ممارسة البعثة الرقابة الذاتية في إعدادها للتقارير المقدمة إلى مقر الأمم المتحدة أمر يجب التصدي له على الفور.

وربما كان الغياب الملحوظ لتبادل البرقيات المشفرة بشأن الحوادث التي يشتهب في ضلوع القوات الحكومية فيها دليل على ضرورة تعزيز الثقة على مستوى البعثة بأن المعلومات شديدة الحساسية (مثل المعلومات العاجلة التي لم يتم التحقق منها بعد) الموجهة إلى المقر عن طريق البرقيات المشفرة تعالج بطريقة سرية.

وكان الإبلاغ عن جميع الحوادث تقريباً يتم عن طريق التقارير الموحدة اليومية عن الحالة التي يعدها مركز العمليات المشتركة. ولم تكن تقارير المتابعة من أجل التحقق وتقارير التحقيقات العسكرية التي تورد معلومات أكثر تفصيلاً ترسل دائماً إلى المقر. ولو كانت تلك التقارير توجه إلى المقر لكانت إدارة عمليات حفظ السلام في وضع أفضل يمكنها من كفاءة إطلاع مجلس الأمن على المعلومات بالكامل ومعالجة المجلس للحساسيات الناشئة عن ضلوع الحكومة في إطار مشاورات مغلقة.

ويتعين فعلاً على البعثات تقرير الحالات التي تستدعي توخي الحيط في صياغة بيانات إعلامية استباقية، والحالات التي لا ينبغي أن تصدر فيها بيانات إلا بعد التحقق من الوقائع. ولا يكمن دور بعثات حفظ السلام في تقديم التقارير العامة عن الاشتباكات بين المقاتلين، ولكن مسؤوليتها تقتضي أن تكون مستعدة للرد على أسئلة وسائط الإعلام حينما تمتد أعمال القتال أو الأنشطة الإجرامية وتتحول إلى اعتداءات على السكان المدنيين، ولا سيما حينما تكون حماية المدنيين أهم عنصر من عناصر ولاية البعثة. ولو أن العملية المختلطة اعتمدت نهجاً إعلامياً استباقياً بقدر أكبر، لربما أضحى ذلك النهج أداة الاتصال

السياسي التي كان يحتاجها الممثل الخاص المشترك بالنيابة السابق للتصدي للشواغل المتعلقة بحماية المدنيين، ومكن من المضي قدما بعملية السلام.

ومع مراعاة احتمال تغير الحالة بعد ١٦ شهرا مضت منذ الفترة المشمولة بهذا الاستعراض، يقدم فريق الاستعراض التوصيات الواردة أدناه.

توصيات لأجل إدارة عمليات حفظ السلام

يوصي فريق الاستعراض إدارة عمليات حفظ السلام بما يلي:

- النظر في سبل ضمان سرية المعلومات الحساسة (في البرقيات المشفرة وتقارير التحقق وتقارير التحقيقات والتقارير المتعلقة بحقوق الإنسان، وما إلى ذلك) في بعثات حفظ السلام وفي مقر الأمم المتحدة على حد سواء
- استعراض الإجراءات القائمة لحماية المعلومات المرسل بالبرقيات المشفرة، نظرا لأن الطريقة الحالية المتبعة في معالجة البرقيات المشفرة السرية لا تكفل إحاطتها بالسرية
- كفاءة إدراج نتائج تقارير التحقق من الحوادث والتحقيق فيها في تقارير الأمين العام، متى استلزم الأمر ذلك
- إجراء استعراض نقدي لدور المتحدث الرسمي ووحدة العلاقات مع وسائل الإعلام لكفالة أواصر التأزر والتعاون

توصيات لأجل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

يوصي فريق الاستعراض العملية المختلطة بما يلي:

- عدم ممارسة البعثة الرقابة الذاتية على معلوماتها بسبب حساسيتها لدى تقديم التقارير إلى المقر
- تعزيز تقارير الحالة اليومية المتعلقة بالحوادث المتصلة بحماية المدنيين أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الاعتداءات على العملية المختلطة عن طريق إتاحة تحليل موجز للسياق الذي وقعت فيه الحادثة، وتقارير خاصة ترسل عن طريق البرقيات المشفرة
- موافاة المقر تلقائيا عن طريق البرقيات المشفرة بتقارير التحقق من الاعتداءات ضد المدنيين وتقارير التحقيق في الاعتداءات التي تتعرض لها البعثة

- متابعة التقدم المحرز في تحقيقات الحكومة في الحوادث التي قتل أو جرح فيها أفراد حفظ السلام وتقديم تقارير عنها رسميا
- استعراض الاستراتيجية الإعلامية للبعثة بهدف إقامة علاقة أكثر تجاوبا وشفافية وأكثر استباقية مع المنابر الإعلامية الدولية، بهدف إحاطتها علما باستمرار بإنجازات البعثة وإشراكها في أوقات الأزمات